

انتقادات للفخاخ بسبب إقالات وتسميات تلغم طريق الحكومة المرتقبة

نصاف بن عليّة شخصية تكنوقراطية تدفع ثمن الحسابات السياسية

على استغلال النفوذ لخلق وضعيات قانونية في الوقت الضائع، مشيراً إلى "أن حكومة تصريف الأعمال هدفها مواكبة المشاريع السابقة وتسيير الأمور الضرورية للحياة اليومية للبلاد، وليس التركيز على إقالة الناس من مواقعهم وتعيين آخرين في مكانهم".

ووصف الشابي ما يجري اليوم بأنه "عنوان لتربيد الدولة من قبل سلطة فاقد لمعنى الدولة، يستغلونها لتحقيق مآرب خاصة لهم أو لأصدقائهم".

وتابع "هو عنوان لاستغلال النفوذ وتحقيق مغايم سياسية أو انتقام من خصوم".

ورأى متابعون أن ردود فعل الفخاخ بخصوص خصومه السياسيين الذين نجحوا في إزاحتهم من رأس الحكومة وأضعفوا شعبيته في فترة وجيزة، متسارعة وتعمق الهوة بين الشارع ونخبه أكثر.

ولا يوافق القيادي في حركة نداء تونس خالد شوكات الراي بأن التعيينات الجديدة بمثابة تلغيم لحكومة هشام المشيشي ومحاصرته مستقبلاً، وأشار إلى أنها نوع من ردود الفعل المزاجية التي تكشف ضعف ثقافة الدولة لدى الطبقة السياسية الجديدة، لافتاً إلى "أن ثقافة الدولة تقوم على العقلانية وعلى عدم الثأر وعلى عدم تصفية الحسابات وجعل مصلحة مؤسسات الدولة فوق كل اعتبار".



واعتبر شوكات أن "إقحام بن عليّة التي بيّنت جديتها ونزاهتها ووطنيتها مضيّة لصورة الدولة ونقطة ضعف وعلامة سواد في سجل حكومة الفخاخ". وأكد أن الدخول في خصومة سياسية مع شخصية تكنوقراط يعطي صورة سلبية، داعياً إلى "ضرورة تجاوز هذه المزاجية والحسابات الضيقة لتجاوز ما زلنا".

وفيما تتجه الاتهامات لفريق حكومة الفخاخ والأحزاب التي تؤيده بتعمد تلغيم حكومة المشيشي في اللحظات الأخيرة لإضعافها مستقبلاً ثم إسقاطها بهدف فرض سيناريو الانتخابات الأخيرة التي تخدم حظوظهم وتقوي حزامهم السياسي عبر التفاهم حول حزام برلماني يدعم الرئيس قيس سعيد في مواجهة حزب النهضة الذي تتناهل شعبيته يوماً بعد يوم وتأسيس مشاهد جديد، تنفي أحزاب هذه الفرضية.

ويقول محمد عمار النائب عن التيار الديمقراطي لـ "العرب" إن تأويل التعيينات الأخيرة مجرد مزايدات سياسية ومحاولة للتصعيد. وتابع "لم يقع تجاوز لا القانون ولا الدستور ما وقع هو ترفيات عادية والبالية ولا تعد في إطار تلغيم الحكومة القادمة".

ونفى عمار كل الاتهامات التي تطال حكومة الفخاخ وعلق بالقول "لا توجد تصفية حسابات وهذه حكومة سيندم عليها التونسيون".

وتتظنر حكومة هشام المشيشي الثلاثاء تصويت البرلمان التونسي المكون من 9 كتل برلمانية و18 نائباً مستقلاً لمنحها الثقة. ومنذ الإعلان عن الحكومة، مازالت مواقف الكتل والأحزاب متضاربة تجاهها.

● تونس - انتقدت أوساط سياسية وشعبية في تونس إعفاء نصاف بن عليّة، المدير العام للمرصد التونسي للأمراض الجديدة والمستجدة، من خطة رئيسة اللجنة العلمية لمجابهة فيروس كورونا التابعة لوزارة الصحة، وسط شكوك بان سلسلة الإعفاءات والتعيينات الأخيرة تحمل بعداً سياسياً، هدفه تصفية الحسابات وتلغيم الطريق أمام الحكومة الجديدة.

وأكدت بن عليّة في تصريحات محلية إعفاؤها من خطة رئيسة اللجنة العلمية لمجابهة فيروس كورونا ومن مهمتي مقررة اللجنة والناطقة باسمها. وقالت "لقد أبلغنا وزير الصحة الجمعة الماضي بأنه قرّر مراجعة تركيبة اللجنة وتعيين شخصه رئيساً للجنة وتعيين عضوين آخرين في مهمتي مقر اللجنة والناطق باسمها".

وبيّنت أن الأسباب المباشرة تجهلها واكتفت بتطبيق القرار. وعزا متابعون إعفاء بن عليّة من مهامها إلى تصفية الحسابات واحتدام المعركة على السلطة بين الأحزاب الحاكمة والتي ازادت حدتها مع استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخاخ على خلفية اتهامه بوجود شبهة تضارب المصالح واستغلال نفوذ.

وبلاظ هؤلاء إصرار الفخاخ على شن حملة انتقامية تستهدف خصومه في العمر القصير المتبقي من حكومته، تذهب ضحيتها كوادر وشخصيات تكنوقراطية مثل بن عليّة والتي أثبتت نجاعتها في إدارة حالة الطوارئ الصحية عقب ظهور الوباء مباشرة، وكانت جهودها محل إشادة واسعة.

ورجحت وسائل إعلام محلية قرار إعفاء بن عليّة على خلفية "مشاركتها في اجتماع مكتب البرلمان لتقديم آخر التطورات حول عودة انتشار الوباء وتداعياته بعد موافقة وزير الصحة بالنياحة محمد الحبيب الكشوش، ولكن وبمجرد بلوغ الخبر لقصر قرطاج والقصة جاءت الأوامر صارمة بإقالتها وبسرعة".

وتعمقت الأزمة السياسية في تونس منذ استقالة الفخاخ التي وصفها متابعون بالسعي لتشويه حكومة الرئيس من قسلة حركة النهضة التي تعارضها والتي تعمل على تحجيم دور الرئيس قيس سعيد أمام الراي العام، وعبر خطوات استفزازية من قبل رئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي تجاوز صلاحياته في أكثر من ملف.

وردت على استفزازات النهضة، التي نجحت مناوراتها في إقالة الفخاخ، رد الأخير بإقالة خمسة من وزرائها، في خطوة أثارت لغظاً كبيراً وفضحت انشغال الأحزاب بالمعارك السياسية على حساب مشاغل المواطنين.

ولم تكف حكومة الفخاخ بإعفاء بن عليّة أو شوقي الطيب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الذي أقيمت بدوره من منصبه قبل أيام قليلة، بل أجرت وزارة شؤون أسلاك الدولة سلسلة من التعيينات الجديدة، في خطوة شبيهها مراقبون بحكومة يوسف الشاهد السابقة التي أرادت إغراق حكومة الحبيب الجملي بتعيين شخصيات توالبها في الإدرات في اللحظات الأخيرة من عمرها.

وكان الشاهد تعرض لانتقادات حادة عبر تلك التعيينات واعتبرها البعض بمثابة "فساد" فيما اعتبرها آخرون مثل الاتحاد العام التونسي للشغل أنها تفضح "نوايا السنية" لتلغيم حكومة خلفه وتعرضها للابتزاز.

وأدان سياسيون ومتابعون إقحام الكفاءات التونسية في الحرب الجانبية بين الأحزاب دون التفكير في مصلحة الدولة أو انتظارات الشارع الذي مل المعارك ويريد حلاً حقيقياً لأوضاعه المعيشية الصعبة.

واعتبر السياسي التونسي أحمد نجيب الشابي في حديثه لـ "العرب" أن "الإقالات والتعيينات الأخيرة تقوم

أحمد قايد صالح من بطل ملهم إلى جنرال منغمس في الفساد

صراع الأجنحة العسكرية يضع الجزائر على حافة المجهوم



سقوط مدو للجنرال الراحل

وزير الدفاع السابق، الغار من العدالة في اسبانيا خالد نزار، إلى أن تحولاً قوياً ومفاجئاً يكون قد حدث داخل المؤسسة العسكرية، باستعادة جناح وشقي وميناء جاف ومحطات التزويد بالوقود... وغيرها.

وأعاد التقرير القوية الشهيرة لمدير الأمن السابق المسجون الجنرال عبد الغني هامل، عشية إقالته من منصبه في 2018، "من يريد مكافحة الفساد عليه أن تكون أيديه بيضاء"، في تلميح إلى الجنرال قايد صالح، الذي خاض حينها ثورة في مفاصل الدولة، بعد إجهاض شحنة الكوكايين في مايو 2018، التي كشفت ضلوع مسؤولين كبار بالدولة فيها.

وتوفي قايد صالح بشكل مفاجئ نهاية شهر ديسمبر الماضي، وخلفه في منصبه قائد الأركان الجديد الجنرال سعيد شنقرية، حيث نظمت له جنازة شابهة الكثير من اللغز، بسبب الحشد البشري واللوجستي والخطاب السياسي الذي قدمه في ثوب «البطل الملهم»، قبل أن ينقلب كل شيء وينشور غسيل الفساد الذي كان ينفخس فيه. وأوحي تصريح عزاب جناح الصقور في المؤسسة العسكرية، الجنرال المتقاعد

ربح شركة الاتصالات الحكومية، وشركات عمومية استحوذت عليها بالدينار الرمزي في إطار مشروع الخصخصة، ومؤسسات عقارية وقطع أراضي وفل وشقق وميناء جاف ومحطات التزويد بالوقود... وغيرها.

وأعاد التقرير القوية الشهيرة لمدير الأمن السابق المسجون الجنرال عبد الغني هامل، عشية إقالته من منصبه في 2018، "من يريد مكافحة الفساد عليه أن تكون أيديه بيضاء"، في تلميح إلى الجنرال قايد صالح، الذي خاض حينها ثورة في مفاصل الدولة، بعد إجهاض شحنة الكوكايين في مايو 2018، التي كشفت ضلوع مسؤولين كبار بالدولة فيها.

وتوفي قايد صالح بشكل مفاجئ نهاية شهر ديسمبر الماضي، وخلفه في منصبه قائد الأركان الجديد الجنرال سعيد شنقرية، حيث نظمت له جنازة شابهة الكثير من اللغز، بسبب الحشد البشري واللوجستي والخطاب السياسي الذي قدمه في ثوب «البطل الملهم»، قبل أن ينقلب كل شيء وينشور غسيل الفساد الذي كان ينفخس فيه. وأوحي تصريح عزاب جناح الصقور في المؤسسة العسكرية، الجنرال المتقاعد

والحساب، فهو إلى غاية أبريل 2019، كان أحد المقربين والأوفياء للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، عزاب الفساد المالي والسياسي في الجزائر، وأصبح بعدها الحاكم الفعلي إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية الأخيرة في ديسمبر الماضي.

ويبدو أن الرجل الذي بطش بخصومه في السلطة والجيش وأدخل كبار المسؤولين إلى السجن، وتحايل على الحراك الشعبي من أجل بسط نفوذه وإحاطة نفسه بضباط ومسؤولين موالين له، يدفع الآن ثمن المرحلة، فبعد تسويقه في ثوب الرجل الملهم الذي فبركت له جنازة تاريخية، وكان على وشك التخليد بفيلم سينمائي وأطلق اسمه على مبنى قيادة الأركان، يظهر الآن في صورة الرجل الفاسد كغيره من الفاسدين الذين نهبوا وبدوا ثروات الدولة.

وكسر التقرير جدار الصمت الذي كان يحيط بالرجل، فما كان متداولاً صار موثقاً ويجري تحويله إلى قرآن لفتح تحقيق قضائي حولها وإحالة أفراد عائلته للمسائلة القانونية عن الثروة والممتلكات والعقارات، التي اكتسبتها تحت ظل نفوذ الجنرال الراحل.

وامتلك العائلة صحيفة محلية (إيدغ نيوز) في مدينة عنابة، وكانت تحوز على

تصاعدت بشكل مفاجئ وتيرة صراع مستجد داخل السلطة في الجزائر، بعد عودة قوية لرموز الجناح العسكري المعروف بـ «الصقور»، مقابل سقوط مدوي لجناح قائد الجيش السابق، فالقائد الملهم الذي كان على وشك تخليده بفيلم سينمائي قدرته موارنته بنحو ثلاثة ملايين دولار، كشف أنه رجل فاسد كغيره من رجال الفساد في البلاد.

طاهر بلدي

● الجزائر - انتقلت الحرب الناعمة على جناح قائد أركان الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، من الإطاحة بالجنرالات وكبار الضباط المحسوبين عليه من مناصبهم في المؤسسة العسكرية إلى العائلة، فبعد صدور قرار قضائي يمنع نجله عادل بومدين، من السفر تحسباً لفتح تحقيقات قضائية معهما، تم الكشف أمس الإثنين عما سمي بـ «ثروة الظل» للجنرال قايد صالح. وتولت صحيفة «الوطن» الناطقة بالفرنسية، المحسوبة على تيار الصقور داخل المؤسسة العسكرية (جهان الاستخبارات السابق)، بالكشف عن تفاصيل ثروة وممتلكات وعقارات الرجل في مدينة عنابة (مسقط رأسه)، وفي عموم الجزائر، مما يدرج الرجل في خانة النخب العسكرية والسياسية الفاسدة.

ممتلكات الجنرال الراحل كان يشار إليها بالإيماءات بسبب نفوذه وسطوته على السلطة

ولم يحقق الجرد الذي أورده التقرير، أكثر مما يتداول لدى الشارع في المدينة المذكورة وفي الدوائر المطلعة، حيث كانت ثروة وممتلكات الجنرال الراحل يشار إليها بالإيماءات بسبب نفوذه وسطوته على السلطة خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ العام 2018.

ولو أن الرجل قدّم في وثائق ويكيليكس، «على أنه من أكبر وأسود وأثري الضباط في جيوش العالم»، إلا أن الجنرال ظل بعيداً عن المسائلة

مطالب التمويل تعري براغماتية الأحزاب المغربية

محمد ماموني العلوي

مالية لكل الأحزاب، حتى تقوم بادوارها في التطوير ووضع المقترحات العملية. ويرتقب أن تعلن وزارة الداخلية عن إجراء انتخابات التشريعية والجهوية والجماعية خلال شهر يونيو من السنة المقبلة 2021، بعد أن أجمعت الأحزاب السياسية على هذا التاريخ.

وقررت وزارة الداخلية أن تكون 2021 سنة انتخابية بامتياز، حيث سيتم خلالها تجديد كافة المؤسسات الوطنية والمحلية، من مجالس جماعية ومجالس إقليمية ومجالس جهوية وغرف مهنية، علاوة على انتخابات ممثلي المجاورين ثم مجلسي البرلمان.

وأكدت ذات المصادر أنه تعذر على الحكومة في الوقت الراهن توفير مبالغ إضافية لتوزيعها على الأحزاب جراء الداعيات السلبية لكورونا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وقال محمد مصباح، مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات، إن المؤسسات السيادية في المغرب تحتل المرتبة الأولى بمعدلات ثقة أكبر مقارنة مع المؤسسات السياسية، لأن المواطن يرى في مؤسسات الدولة الجهة الوحيدة القادرة على حماية مصر عيشه باعتبارها ضامنة للاستقرار. وحسب دراسة المعهد المغربي لتحليل السياسات فقد المغربية الثقة في المؤسسات الحزبية، إذ غير 86.8 في المئة من المستجوبين عن أنها (الأحزاب) فاقدة للمصداقية، فيما أكد 57.5 في المئة أنهم لا يتقنون في منتخبتي البرلمان.

والاقتصادي وبدت المنظومة الحزبية غير مكرثة للجانحة ولم تقدم أفكاراً وبدائل لمواجهة الأزمة التي يعمل الجميع على تجاوز تداعياتها.

وأضاف لزرقي في تصريح لـ "العرب"، أنه عوض أن تعطي الأحزاب السياسية المثال لتجاوز الوضع الخطير الذي تمر به الميزانية العامة وجدناها تتصارع حول نصيبها من الغنائم المادية وتوزيع المناصب ورفع ميزانيتها من الدعم الحكومي، وهو ما يطرح وطنية قيادات هذه الأحزاب.

ويقول زعماء الأحزاب المغربية إن الغرض من الأموال هو من أجل تنمية تصوراتها وحشد الدعم السياسي حول أفكارها وبرامجها قصد عقد تجمعات خاصة بها والظهور بمختلف الفضاءات الإعلامية والسياسية لملء الفراغ.

وتتسابق الأحزاب السياسية لاقتسام 3 مليار سنتيم (30 مليون درهم) سيتم إضافتها إلى الدعم السنوي، حيث بلغت الموارد المالية للأحزاب المغربية سنة 2018 ما مجموعه 120 مليون درهم، أي 12 مليار سنتيم، منها 66 مليون درهم مُنحت لها في إطار الدعم العمومي الذي قدمته الدولة، أما الباقي فيأتي لها من واجبات الانخراط والهبات والوصايا.

ويتم الدعم بنشاء على نتائج الانتخابات، وعدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب، إضافة إلى واجبات الانخراط والهبات والوصايا.

وعلق رشيد لزرقي أستاذ العلوم السياسية، أن الفعل الحزبي منفصل عن الواقع الاجتماعي والسياسي

